

بيان صحفي

"إيدال" و OECD تختتمان مؤتمر "تعزيز روابط الأعمال في سلاسل القيمة العالمية: السياسات والأدوات" ومؤتمر "تشجيع الاستثمار الشامل للتنمية المحلية في لبنان"

التوصيات تركز على السير في برنامج البنى التحتية وتعزيز المناطق الاقتصادية وتشجيع استثمارات المغتربين

بيروت، 19 نيسان 2018 - اختتمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) و OECD المؤتمر الإقليمي الذي انعقد تحت عنوان: "تعزيز روابط الأعمال في سلاسل القيمة العالمية: السياسات والأدوات" والمؤتمر الوطني الذي انعقد تحت عنوان: "تشجيع الاستثمار الشامل للتنمية المحلية في لبنان" الذي تم تنظيمه في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للترويج للاستثمار في منطقة المتوسط، وشارك فيه ممثلون عن جهات حكومية ومسؤولون عن الاستثمار والتنمية من عدد من دول حوض المتوسط.

وقال رئيس مجلس إدارة إيدال المهندس نبيل عيتاني في الجلسة الصباحية ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي في وقت يستعد لبنان خلاله للدخول في عملية اصلاح كبيرة من اجل معالجة العقبات الرئيسية التي تواجه اقتصاده. وامل في ان تضع الرؤية الاقتصادية الجديدة لبنان مجددا على سكة الازدهار وتسهل عمل المؤسسة في استقطاب المزيد من الاستثمارات. واعلن أن الهدف من هذا المؤتمر هو "تعزيز الحوار حول السياسات بين الأطراف المعنيين في لبنان لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهها ومناقشة الممارسات الجيدة في تنفيذ السياسات والبرامج والأدوات الآيلة إلى تعزيز روابط الأعمال بين الشركات الأجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان، والاستماع من القطاع الخاص الى رؤيتهم حول تحسين بيئة الأعمال في لبنان وكيفية الحد من العوائق التي يواجهونها عند إقامة الروابط مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية."

وتحدث المهندس عيتاني على الدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي من اجل ترسيخ الاستقرار في لبنان، مقترنا بالإرادة القوية التي يتمتع بها اللبنانيون في مواجهة الأزمات. وأشار إلى أن هذا المؤتمر يُعتبر دليلاً على الدعم المتواصل لحكومة لبنان لتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات التي تساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وقال إن الهدف منه هو الاستفادة من خبرة ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات في مجال ارساء روابط الأعمال مع الشركات المحلية ورؤيتهم حول كيفية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

من ناحيته، أوضح رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كارلوس كوندي، أن التوقعات النمو الذي سيُسجل في المنطقة خلال عامي 2018 - 2019 سوف تعزز هامش التحرك عبر ارساء اصلاحات اقتصادية بنيوية وتقليص العجز وزيادة القدرة التنافسية وتحريك عجلة الاستثمار بهدف خلق فرص العمل وتحقيق النمو. واعتبر ان هذه الاصلاحات يمكن ان "ترتكز على الميزات التي تتمتع بها المنطقة، لاسيما موقعها الجغرافي كجسر بين اوروبا وأفريقيا، وأسواقها الكبيرة بما فيها الأسواق الآسيوية، وسكانها الشباب والمتعلمون وميزاتها التفاضلية في العديد من القطاعات. وهذه الميزات تفتح الطريق امام دول المنطقة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية."

واكد كوندي ان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعبر البرنامج المشترك مع الاتحاد الأوروبي من اجل الترويج للاستثمار في منطقة المتوسط، تسعى إلى ادخال الاصلاحات وارساء الروابط ودعم الحكومات في المنطقة في جهودها لتعزيز الاستثمار الشامل ذات الجودة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي توفر رص العمل والاستقرار الاقتصادي.

ثم كانت مداخلة لرئيس الحوكمة والأمان في المفوضية الأوروبية راين نيلند أكد فيها على ضرورة المساهمة في الاستثمار في البنى التحتية. واستعرض ما يقوم به الاتحاد الأوروبي في لبنان لناحية المنح والقروض التي يقدمها والمساعدة التقنية والفنية المخصصة للقطاعات الانتاجية. واكد على ضرورة تطوير البنى التحتية لما لها من اثر على بيئة الأعمال. ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لدعم الاقتصاد اللبناني ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على مناخ الأعمال وحاضنات الأعمال.

واستعرض المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة الدكتور نديم المنلا برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي قدمته الحكومة لمؤتمر سيدر، مؤكدا على التشخيص الدقيق والواقعي للوضع الاقتصادي. واكد على ضرورة ان يلعب القطاع العام في لبنان دورا حيويا في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المقررة، ما يؤمن فرص عمل فورية، مشددا على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في هذه العملية من اجل زيادة انتاجية الاقتصاد اللبناني. وشرح المنلا برنامج الاستثمار الذي يمتد على عشر سنوات ويتناول الماء، المياه المبتدلة، النفايات الصلبة، النقل العام، الكهرباء، الاتصالات والبنية التحتية لقطاعي الصناعة والسياحة فضلا عن التربية والصحة. واكد على ان البرنامج يهدف ايضا إلى تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال معالجة مسألة الدين العام، فضلا عن اجراء اصلاحات قطاعية لضمان استدامة البنى التحتي ووضع استراتيجيات لتنويع قطاعات الخدمات في لبنان.

ولفت مدير البرامج والتخطيط في مجلس الإنماء والاعمار ابراهيم شحور إلى ان السنوات الأخيرة شهدت معدلات منخفضة من النمو تزامنت مع تداعيات كبيرة لمسألة النزوح. واعتبر ان مؤتمر سيدر اتاح فرصة مهمة لتطوير البنى التحتية اللبنانية والخدمات العامة، مشددا على ضرورة ان يترافق ذلك مع تحسين إدارة الاستثمارات العامة وتحسين الوضع المؤسسي للجهات المولجة بالصيانة والتشغيل والبدء بتجارب مبتكرة لتمويل وتنفيذ وصيانة الخدمات العامة.

وتحدث الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك عن دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الاستثمار المستدام. وقال إن المشاريع المدرجة مهمة للغاية ويجب توفير الدعم والتمويل لها كون البنية التحتية مهمة لبناء البنية الفوقية. وتطرق إلى اهمية الهيئات الناظمة ودورها عند تنفيذ المشاريع الكبرى وكذلك استعرض علاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم.

وتحدثت رئيسة مكتب لبنان للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتطوير السيدة غريثشن بييري عن تمويل الاستثمار المستدام وضرورة تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتطرق المدير التنفيذي لمجموعة بوتييك زياد يونس إلى مقارنة القطاع الخاص ورؤيته للأولويات الإصلاحية للاستثمار المستدام.

إعلان التوصيات

وعقد المهندس عيتاني وكوندي مؤتمرا صحافيا ختاميا اعلنا فيه عن النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها:
اولا: التأكيد على ضرورة السير قدما ببرنامج البنى التحتية الذي عرضته الحكومة اللبنانية على مؤتمر سيدر وطلبت تمويله من المجتمع الدولي.
ثانيا: تعزيز المناطق الاقتصادية التي تلعب دوراً رئيسياً في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عبر تطوير استراتيجيات استثمار وطنية لزيادة تأثيرها على التنمية المحلية؛
ثالثا: تحديث قوانين الاستثمار الوطنية بانتظام لمواكبة أحدث التطورات وزيادة القدرة التنافسية للبنان.
رابعا: تعزيز برامج روابط سلسلة التوريد التي طورتها وكالات ترويج الاستثمار كأداة ضرورية لدعم الشركات المحلية للوصول إلى أسواق جديدة ونقل المعرفة بينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات؛
خامسا: تشجيع استثمارات المغتربين كأداة فعالة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتطويرها في إطار برنامج شامل للروابط.
سادسا: التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، والتعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ مشاريع البنى التحتية.

هذا، وأكد المهندس عيتاني أن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، ومواكبة للبرنامج الاصلاحى للحكومة اللبنانية، سوف تفعل عملها في المجالات التالية:

- (1) المساهمة في إصلاح سياسات الاستثمار لتعزيز مناخ الأعمال في البلاد.
- (2) دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية وتخصيصها بالمزيد من الحوافز لتلبية احتياجاتها.
- (3) وضع برنامج مبتكر لروابط الأعمال ومواصلة الجهود في ربط المغتربين بالفرص الاستثمارية المحتملة والواعدة، وأخيراً،
- (4) التنسيق مع السلطات المختصة لتعزيز المناطق الاقتصادية في لبنان من أجل تحقيق التنمية المحلية.

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون 360 لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والاعلام. بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضاً بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة. تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية للعازرية
الطابق الرابع، ص.ب. 7251-113
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 983 306 فاكس: +961 1 983 302

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb